قالت العرب

"والآن أشهد أن حضورك موت وأن غيابك موتان
والآن أمشي على خنجر وأغني...قد عرف الموتِ أني أحبك
أني أجدد يوماً مضى ... لأحبك يوماً وأمضي..."

المشهد
العدد 339 - السنة الرابعة عشرة -الأحد 25 مايو 2025 م الموافق 27 ذو القعدة 1446 هـ

العولمة وتحدي السيادة:

صراع يُعيد تشكيل العدالة الاجتماعية

بين مطرقة السيادة وسندان العولمة؛ توجد معركةٌ على جسد الإنسان الحديث، والدولة هى اختراع الإنسان لتحقيق العدالة، لكنّها أداةٌ قد تُكسَر أو تتحول إلى شظايا إن استسلمت لقوىً تبتلع سيادتها فتُعيد تشكيل مصائرنا، بهذا التنبُّؤ المُقلق لخص الفيلسوف الفرنسى مونتسكيو إحدى الإشكاليات التى يُخيِّم شبحُها اليوم على عصرنا أكثر من أى وقت مضى، حيث الصراع بين سيادة الدولة كحصن منيع ضامنٍ للحقوقِ وتوزيع الثروات، وقوى العولمة الجارفة التى تعيد رسم الخرائط بتعريفات جديدة للحدود والهُويات مع إعادة توزيع الأدوار على فواعل جديدة.

فلم تعد العولمة مجرد تبادلٍ تجارى أو ثقافي، بل تحولت إلى إعصارٍ يقتلع جذور المفاهيم الراسخة؛ شركاتٌ عملاقة ونيوليبرالية جديدة، تتحكم فى اقتصادات دولٍ بأكملها، بينما تُعيد الخوارزميات تشكيل وعى المواطن قبل أن تُعيد الحكومات تشكيل سياساتها، والمؤسسات المالية الدولية تفرض شروطها كما لو كانت قوانينَ سماوية، وحتى الموارد الطبيعية لم تعد ملكاً لأصحابها، بل سُلعةً فى سوقٍ يتحكم فيه لوبيات الاستثمار العالمي..

وفى قلب هذا الإعصار، تُطرَح أسئلةٌ مُلحَّة تُلامس صميم وجودنا؛ كيف تُحافظ الدولةعلى دورها كحامية للعدالة الاجتماعية فى عالمٍ تُسيطر فيه "اليد الخفية للسوق" على مقدَّرات الشعوب؟ وهل يُمكن للأمن الاقتصادى أن يصمد أمام إغراءات الشركات العابرة للقارات، التى تتنقل بين الدول كما تتنقل بين تطبيقات الهاتف؟ وأخيراً، ما مصير دول الجنوب – من نيجيريا إلى بنغلاديش – التى تُشبه ساحات مفتوحة لهذا الصراع، حيث تُستنزف مواردها تحت شعار "الانفتاح"، بينما تزداد هوة اللامساواة عمقاً؟

هذه ليست مجرد أزمة سياسية أو اقتصادية، بل اختبارٌ لماهية الإنسان ذاته؛ هل سيظل المواطن سيداً لقراره، أم سيتحول إلى رقم فى معادلة خوارزمية، أو عميل استهلاكى فىَ سوق بلا ضمير؟وهنا فى هذا الاشتباك بين السيِّادة كحق مقدس والعولمة كواقع لا يرحم، تُولد أسئلة القرن الحادى والعشرين المصيرية.

الفصل الأول،
الدولة الحديثة.. بين ميثاق وستفاليا ومُثُل العدالة

فى عام ١٦٤٨، مع توقيع معاهدة وستفاليا التى أنهت حروباً دينية دمَّرت أوروبا، وُلد كيانٌ سياسى غيَّر وجه التاريخ؛ هو الدولة القومية الحديثة، فلم تكن تلك المعاهدة مجرد اتفاق سلام، بل كانت وثيقة ميلاد نظام عالمى جديد، قائم على سيادة مطلقة داخل حدود جغرافية واضحة، وهكذا تحوَّلت الدولة إلى حارس شرعى للعنف، وفق ماكس فيبر، وإلى أداة لتحقيق "العقد الاجتماعي" الذى تحدث عنه جان جاك روسو، حيث تمنح الدولة مواطنيها الأمن والعدالة، ويمنحونها فى المقابل شرعيتها وولاءهم.

لكن هذه الصورة المثالية لم تكن مُجرَّدةً أبداً، خاصة فى دول الجنوب العالمي، ففى مصر بعد ثورة ١٩٥٢ التى أنهت الحكم الملكى المتخندق مع المصالح البريطانية، لم تكن مصر تُقاتل فقط لطرد المستعمر، بل لإعادة تشكيل عقدها الاجتماعى من الصفر، تحت شعار "العدالة الاجتماعية"، فقاد جمال عبد الناصر ثورةً مزدوجة؛ من تحرير الأرض باستخدام العدالة الاقتصادية كسلاح ضد التبعية، وبناء دولة الرعاية الاجتماعية، وهنا كانت السيادة الوطنية تعنى التحرر من الاستعمار وبناء العدالة الداخلية. ولكن.. لماذا انحرفت المسيرة؟

فكما الهند وجنوب أفريقيا، واجهت مصر تناقضات العقد الاجتماعي؛ وتحوَّل القطاع العام من أداة للتنمية إلى بيروقراطية فاسدة، تُدار لخدمة النخب الجديدة بدلاً من الشعب، ثم أعادت سياسات الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات، إنتاج الاستعمار عبر بوابة الاستثمار، فبيعت شركات القطاع العام لرأسماليين محليين وأجانب، بينما تراجعت خدمات الصحة والتعليم، ووفقاً لتقرير البنك الدولى (٢٠٢٣)، يعيش ٦٠٪ من المصريين على أقل من ٣ دولارات يومياً، بينما تُهرب الشركات متعددة الجنسيات ٤٥ مليار دولار سنوياً عبر التهرب الضريبي.

ومع انهيار جدار برلين وانزياح القطب الأوحد فى التسعينيات، بدأ زلزال العولمة يهز أركان هذا النموذج، فلم تعد الدولة القومية – خاصة فى الجنوب العالمى – سيدة قرارها الاقتصادى أو السياسي، وشروط صندوق النقد الدولى القاسية، مثل خصخصة المياه فى بوليفيا أو إلغاء دعم الغذاء فى مصر، تحوَّلت إلى "عقد اجتماعى معكوس" حيث تُقدِّم الدولة ولاءها للسوق العالمي، وتتخلى عن ضمان حقوق مواطنيها، حتى المشاريع الوطنية التى كانت مصدر فخر، مثل الصناعة الثقيلة فى الهند والحديد والصلب فى مصر، تحوَّلت إلى أصولٍ تُباع فى سوق المزادات العالمية..

وهكذا لم يعد السؤال، هل ما زال نموذج وستفاليا صالحاً؟ بل أصبح؛ كيف ندفن دولةً لم تعد قادرةً حتى على دفن موتاها؟ ففى عصر تُحدِّد فيه شركات مثل "جوجل" و"نستله" سياسات الضرائب والبيئة، وتتحكم منصات مثل "فيسبوك" و"إكس" فى الرأى العام، تبدو الدولة القومية كعملاق من الطين، يقف عاجزاً أمام أعاصير لم يكن جزءاً من صنعها. فالسيادة الوطنية ليست شعاراً، بل معركة يومية مستمرة، ومصر اختبرت أن الاستقلال السياسى لا يكفي، فالاستعمار الداخلى (الفساد، وترنح العدالة، والتبعية الاقتصادية) قد يكون أقسى من الاستعمار العسكري، لكن التجربة تثبت أن "العقد الاجتماعي" ليس حلماً، بل خيار ممكن، حيث تُصبح السيادة الوطنية سلاحاً لكتابة عقد اجتماعى جديدٍ لا يكرر أخطاء الماضي، بل يبنى مستقبلاً لا يُفرِّط فى العدالة، حتى لو اختلفت الوسائل.

الفصل الثاني،
العولمة.. تفكيك الحدود وإعادة تشكيل النفوذ

العولمة لم تكن مجرد تدفق للسلع ورؤوس الأموال، بل كانت ثورة فى مفهوم السيادة، أفرغت سيادة الدولة من مضمونها، ففى مصر، تحولت قصة العولمة من سردية اقتصادية إلى ملحمة درامية تكشف كيف تُستبدل السيادة الوطنية بوهم الانفتاح، بينما تُسرق الثروات وتُدفن الأحلام، فخلال أزمة الطاقة العالمية ٢٠٢٢، صدَّرت الشركات الأجنبية المتحكمة فى ٧٠٪ من انتاج الغاز المصري، الطاقة إلى أوروبا بأرباح خيالية، بينما عانت مصر من انقطاعات كهرباء متكررة بسبب نقص الإمداد المحلي، واضطرت الحكومة المصرية لاستيراد الغاز بأسعار أعلى من تلك التى باعته بها، مُكرِّسة دورة الفقر الطاقوي. كما حوَّلت منصات مثل "أوبر" و"كريم" آلاف السائقين المصريين إلى عبيد رقميين، فتستحوذ الشركات على ٢٥٪ من أجرة كل رحلة، بينما يدفع السائقون تكاليف الصيانة والوقود من جيوبهم، ووفقاً لتقرير "مركز الأرض لحقوق الإنسان"، يعيش ٧٠٪ من سائقى التطبيقات تحت خط الفقر، دون تأمين صحى أو معاش، فالعولمة هنا لا تعنى "التقدم التكنولوجي"، بل استغلالٌ ممنهج يُحوِّل البشر إلى أرقام فى تطبيق.

وفى ٢٠٢١، أطلقت الحكومة المصرية منصة "ذاكر" التعليمية بالشراكة مع "مايكروسوفت"، لكن الثمن كان تسليم بيانات ٢٣ مليون طالب إلى خوادم الشركة فى الولايات المتحدة، والنتيجة؛ تحوَّل الطلاب إلى منتجات رقمية تُباع بياناتهم لشركات الإعلانات، وفشلت المنصة فى تحقيق العدالة التعليمية، حيث حُرم ٦٠٪ من طلاب الريف من استخدامها بسبب انعدام الإنترنت.

مصر ليست دولة فاشلة، بل ضحية لنظام عالمى يُعيد إنتاج التبعية عبر آلياتٍ أكثر دهاءً من الاستعمار التقليدي، والعولمة هنا لا تعنى "التكامل"، بل الاختراق، فالموارد تُنهب باسم "الاستثمار"، والسياسات تُكتَب فى واشنطن، والمواطنون يُحوَّلون إلى مستهلكين وعبيد رقميين. ولكن العولمة أيضا حملت تناقضاتها، فبينما سمحت لبعض دول الجنوب – مثل سنغافورة – بالاندماج فى السوق العالمى والازدهار، فإنها عمَّقت الفجوات فى دول أخرى، فوفقاً لجوزيف ستيجليز؛ أدت شروط صندوق النقد الدولى (الخصخصة وتقليل الإنفاق الاجتماعي) إلى إفقار ملايين فى الأرجنتين وتركيا ومصر، مما أثار تساؤلات حول شرعية التدخل الخارجى فى السياسات الوطنية.

الفصل الثالث،
صراع الهويات.. السيادة أم البقاء؟

الصراع بين السيادة والعولمة ليس مجرد نزاع سياسي، بل هو زلزالٌ يُعيد تشكيل مفاهيمَ ظلت راسخةً لقرون، ففى مختبر هذا العصر، تذوب الحدود بين "الدولة" و"السوق"، وتتصادم قيمٌ كان يُظنُّ أنها ثوابت؛ فكيف تُمسك الدولة بمطرقة السيادة – كفرض رسوم جمركية لحماية صناعاتها الناشئة – دون أن تُحطِّم يدها نفسها بعزلة اقتصادية؟ إنها معادلةٌ أشبه بالسير علىً حبل مشدود فوق بركان.

وفى مصر، يتجسد الصراع بين السيادة الوطنية وضغوط العولمة فى مشهد درامى يُعيد تعريف مفاهيم الحكم والحرية والعدالة، فعندما وقَّعت مصر على اتفاقية صندوق النقد الدولى عام ٢٠١٦ (بقرض ١٢ مليار دولار)، لم تكن توقع على ورقة مالية، بل على تنازل عن سيادتها الاقتصاديةً، بشروط قاسية تضَّمنت؛ تحرير سعر الصرف، الذي تسبب فى انهيار الجنيه بنسبة ٣٠٠٪، مُحوِّلا حياة ٣٠ مليون مواطن تحت خط الفقر إلى جحيم يومي، وخصخصة قطاعات حيوية مثل الكهرباء والنقل، حيث اشترت شركة "سيمنس" الألمانية حصصاً فى شبكات الكهرباء المصرية، بينما ارتفعت الأسعار على المواطنين بنسبة ٤٠٪، وهنا تحولت "السيادة" إلى كلمة فارغة، بينما تحكمت "اليد الخفية" للسوق العالمى فى مصير الشعب، وكأنما مصر تُدار عبر الأسواق المالية.

وهل يجوز التدخل الحكومى أم أن حرية السوق تحول دون ذلك؟ فمن يملك الحق فى تشريح جسد الاقتصاد؟ فهل يحق للحكومة أن تستخرج – عبر ضرائب تصاعدية – جزءاً من ثروة الأغنياء لتمويل مستشفيات الفقراء؟ أم أن هذا انتهاكٌ لمقدسات الرأسمالية (حرية التملك والاستثمار)؟ ففى ٢٠٢٣، أقرت الحكومة المصرية ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٤٪ على سلع أساسية (مثل الأرز والسكر)، بينما خفضت الضرائب على أرباح الشركات متعددة الجنسيات من ٤٠٪ إلى ٢٢,٥٪، والنتيجة؛ تضاعفت معاناة الفقراء، بينما ازدادت أرباح شركات مثل "فودافون" و"أوراسكوم" بنسبة ٣٠٪، وفقاً لتقارير البورصة المصرية، وكذلك ارتفعت رسوم الجامعات الخاصة (المُدارة بشراكات أجنبية) إلى ١٠ أضعاف، بينما تدهورت جودة التعليم الحكومي، مما حوَّل "الحق فى التعليم" إلى امتياز للطبقة العليا، فهذه ليست سياسات اقتصادية، بل إعادة هندسة اجتماعية تُكرس الفوارق الطبقية، وتُحوِّل المواطن العادى إلى وقود لآلة العولمة.

ورغم هذا المشهد القاتم، تظهر ومضات أمل، ففى قطاع الطاقة المتجددة، حاولت مصر الموازنة بين الانفتاح والعدالة؛ حيث مشروع "بنبان" للطاقة الشمسية (الأكبر عالمياً) بتمويل ألمانى صيني، لكن مع اشتراط توظيفً ٨٠٪ من العمالة المحلية، ونتيجة المشروع؛ توفير ٢٠٪ من حاجة مصر للكهرباء، مع خلق ١٠ آلاف فرصة عمل، هنا أثبتت مصر أن الصراع بين السيادة والعولمة ليس مجرد جدال أكاديمي، بل معركة يومية على الخبز والكرامة، والتوازن ممكن لكنه يحتاج إرادةً سياسية للقدرة على تحويل عوائد الانفتاح إلى رصيد اجتماعي.

فهى ليست معادلة لوغّاريتمية، بل معركة إرادات، فبينما تُجيد النخبُ السياسية فى الشمال العالمى لعبة "التنازل المربح" (مبادلة التنازلات السياسية بمكاسب اقتصادية)، تدفع شعوب الجنوب العالمى ثمناً من دمائها، فكلما ارتفع مؤشر البورصة، انخفض مؤشر الكرامة الإنسانية، وهنا يصبح السؤال: هل نُصلح النظام العالمى بدمج العدالة فى معادلاته، أم أن "التعافي" – ذلك الشعار البرَّاق – مجرد غطاءٍ جديد لاستعمارٍ أشدّ فتكاً؟.

الفصل الرابع،
الجنوب العالمي.. ساحة معركة العولمة

ليست دول الجنوب مجرد متفرج على صراع السيادة والعولمة، بل هى ساحة المعركة الأكثر دموية، حيث تُختبر نظريات الاقتصاد السياسى على جسد شعوبٍ حية، وثلاث سمات تجعل منها مختبراً مفتوحاً لهذا الصدام:

الهشاشة المؤسسية؛ فهى الفريسة التى تُغرى الذئاب بالاقتراب، فليست المؤسسات الضعيفة فى دول الجنوب مجرد خلل إداري، بل هى كسرٌ استراتيجى فى جدار السيادة، فحين يتم إعداد موازنة الدولة فى مصر وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي، وليس وفقاً لأولويات الشعب، حيث خُصص أقل من ٨٪ فقط للصحة والتعليم، بينما خُصص ٢٥٪ لسداد الديون الخارجية (وفقاً لتقرير البنك المركزى ٢٠٢٣)، يصبح «القرض الدولي» مجرد غطاء لاستعمار جديد، وتحوَّلت مؤسسات الدوَّلة إلى واجهة لتطبيق الأجندة الدولية، فوزارة التضامن الاجتماعى – مثلاً – تُنفق على برامج تعويضية هزيلة (مثل «تكافل وكرامة»)، بينما يُهمش دورها الأساسي فى ضمان العدالة الاجتماعية، ومن ثمة تحوَّل الحوكمة إلى مسرحية هزلية، تُوزِّع أدوارها من واشنطن وبروكسل.

التبعية الاقتصادية؛ فاعتماد الدولة على تصدير المواد الخام يجعلها رهينة لتقلبات الأسعار العالمية، وتصدير مصر للبترول الخام يجعلها سجينة سلسلة القيمة العالمية، بالإضافة إلى الغاز الطبيعى الذى كان مأمولا له إنقاذ الاقتصاد المصرى فكان واقعه مريرًا، بسبب شروط عقود الشركات الأجنبية (مثل «إيني» الإيطالية و«شل» الهولندية) التى تمنحهما ٧٠٪ من الأرباح، وتسمح لهما ببيع الغاز المصرى فى السوق العالمى بأسعار مضاعفة، وحين ارتفعت أسعار الغاز عالمياً بسبب حرب أوكرانيا، باعت الشركات مخزون مصر (بدلاً من تلبية احتياجات السوق المحلي)، مما أدى إلى انقطاع الكهرباء صيف ٢٠٢٣، وزيادة فاتورة الاستيراد مجدداً بينما قناة السويس شريان التجارة العالمي، فالشركات الأجنبية (مثل "الموانئ العالمية DP») التى تُسيطر على موانئ مصرية مجاورة للقناة، تستحوذ على ٧٠٪ من أرباحها، وفقاً لتقارير "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان»، وكذلك يسيطر سادة العالم على القمح، فتحوَّل الأمن الغذائى – وهو حقٌ أساسى – إلى سلعة يتحكم فيها السوق العالمي، بينما تُركت الزراعة المحلية تموت بسبب شروط صندوق النقد من إلغاء دعم المزارعين، وهذه التبعية ليست حظاً عاثراً، بل جريمة مُخطط لها، جعلت من مصر ودول الجنوب عامة «بنوكاً متنقلة» لتمويل رفاهية الشمال.

التأثير الاجتماعي؛ حين يُصبح الفقر سياسةً مُتعمَّدة، فوفقاً لتقرير الأمم المتحدة (٢٠٢٣)، حوَّلت سياسات التقشف فى مصر – التى فُرضت تحت ذريعة «الإصلاح الاقتصادي»– المجتمع إلى غابة من التناقضات؛ ٣٢٪ من السكان تحتَ خط الفقر، بينما تزداد ثروة الطبقة العليا بنسبة٢٠٪، وهذا ليس خللاً فى التوزيع، بل إعادة إنتاج مقصودة للعبودية، حيث يُصبح المواطنُ خادماً لأسواقَ الاستهلاك، ومُستنزفاً حتى النخاع.

لكن التاريخ لا يسير فى اتجاه واحد، ففى تشيلى – التى كانت تُعتبر "النمر الاقتصادي" لأمريكا اللاتينية – انفجر بركان الغضب الشعبى عام ٢٠١٩، محطماً نموذجاً نيوليبرالياً عمره ٣٠ عاماً، ولم تكن الاحتجاجات مجرد رفض لزيادة أجور المواصلات، بل هزَّة وجوَّدية ضد عقد اجتماعى بائد، حيث قرر الشعب أن يكتبَ بنفسه دستوراً جديداً، يُحوِّل النمو الاقتصادى من هدف دولى مقدس إلى وسيلة محلية لتحقيق العدالة. وهنا، فى هذا التناقُض بين الاستنزاف والمقاومة، تكمن مفارقة العصر؛ فدول الجنوب العالمي، قد تحمل مشعل التغيير العالمي، وينتظر العالم الآن ما سيكتبه شباب تشيلى وسنغافورة وبوينس آيرس، فهم يرفضون أن يكونوا وقوداً لآلة لم يختاروها.

الفصل الخامس،
المستقبل: السيادة المرنة.. أم الفواعل غير الدول

السنوات القادمة لن تكون مجرد صفحة جديدة فى كتاب التاريخ، بل حرباً باردةً تُحددُ مصيرَ مَن يملك الحق فى تشكيل العالم، وأمام دول الجنوب خياران مصيريان، كلاهما يحمل فى طياته إما بصيص أمل أو شبح كارثة:

السيناريو الأول: "السيادة المرنة".. عندما تتعانق التكنولوجيا مع كرامة الإنسان، هنا ترفع الدولة شعار «ننفتح على العالم، لكننا لا ننكسر أمامه»، فرواندا – التى تحوَّلت من مذبحة الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ إلى وادى سيليكون أفريقيا – تقدم نموذجاً ملهماً، حيث السيادة تُبنى بدمج الذكاء العالمى مع العدالة المحلية، فبينما تجذب الاستثمارات التكنولوجية العملاقة (مثل بناء مصانع الذكاء الاصطناعي)، تحتفظ ببرامج حماية اجتماعية صارمة، من تأمين صحى مجانى لأصحاب الدخل المحدود، ومنح دراسية فى القرى النائية، والسيادة هنا ليست أسواراً عالية، بل شبكة ذكية تلتقط الفرص العالمية وتُرشحها عبر مصفاة العدالة الاجتماعية.

السيناريو الثاني: إعادةٍ البناء بالوهم الذى يخفى استعماراً رقمياً، فتحت ذريعة مساعدة الدول على النهوض من أزماتها، تتحول الشركات العابرة للقارات ومنظمات التمويل الدولية إلى أوصياء جدد على مقدرات الشعوب، والصورة ليست مُبالغاً فيها، فصندوق النقد الدولى هو المهندس الخفى للسياسات المصرية، ووفقاً لتقرير «المركز المصرى للدراسات الاقتصادية»، تحوَّلت مصر إلى حقل تجارب لسياسات الصندوق، فضلاً عن سارقى الذهب الأسود والذهب الأزرق. والأسوأ أن الاستعمار الجديد لا يحتاج إلى دبابات، بل يكفيه السيطرة على البيانات والموارد، كما فى كينيا، حيث تبيع الحكومة بيانات المواطنين لشركات التأمين العالمية لتحديد أسعار الخدمات، وكذلك عندما أطلقت الحكومة المصرية منصةً إلكترونية لخدمات المواطنين بالشراكة مع «مايكروسوفت»، كان الثمن تسليم بيانات ١٠٠ مليون مواطن لخوادم الشركة فى الولايات المتحدة، ووفقاً لتقرير منظمة «الخصوصية العالمية، Privacy International. تُستخدم هذه البيانات من قبل شركات التسويق العالمية لتوجيه الإعلانات، بينما تُحرم مصر من استثمارها فى بناء ذكاء اصطناعى محلي، أما السيطرة على الموارد فالأمثلة بشركات النفط والغاز العابرة للقارات فى مصر تكفي..

والخطير فى هذا السيناريو الأخير هو أنه يُقدَّم كشر لابد منه للتعافى الاقتصادي، بينما هو فى الحقيقة إعادة إنتاج للاستعمار بمهندسى النظام العالمى الجديد (الفواعل غير الدول) ومصر هنا ليست دولة فاشلة، بل دولة مُفككة بفعل التعاقدات الدولية، حيث تُباع سيادتها قطعةً – قطعة، وهكذا تُختزل مصر من دولة ذات تاريخ عريق إلى "رقم فى محفظة استثمارية"، بينما تُصفق النخبُ المحلية للنهب المنظم، وتستبدل الرايات الاستعمارية بشعارات برَّاقة مثل "الإصلاح" و"الشراكة العالمية"، و"التنمية المستدامة».

الخاتمة،
ثورة أم إصلاح؟ حين يصير السؤالَ وجودك ذاته

ليست المسألة مجرد خيار بين إصلاح نظام متهالك أو إشعال ثورة، بل هى استحقاقٌ وجودى يُحدد مَن سنكون بعد قرن من الآن؛ أحفادَ شعب اختار أن يُدافع عنً كرامته، أم أرقاماً فىً سجل استعمارى جديد، والصراع بين الدولة والعولمة ليس جدالاً فى ندوات الفكر، بل هو حربٌ على جثث الفقراء تُدار فى مكاتب "وول ستريت" وقاعات "دافوس"، حيث تُباع سيادة الشعوب كسلعة فى سوق المزادات. وأمام شعوب الجنوبً العالمى طريقان؛ إما قبول التبعية لمراكز القوى الجديدة، والخضوع لأمركة العالم أو "صيننته"، حيث تُصبح مجرد سوق استهلاكى أو ساحة لتصفية الحسابات بينً العملاقين، وهنا تُدفن العدالة تحت أنقاض "الاستثمارات الأجنبية"، ويُصبح المواطن خادماً رقمياً فى منصات التوصيل، أو مُستنزَفاً فى محاجر الرمال السوداء.

الطريق الثاني؛ هو إعادة ابتكار نموذج سيادة يعترف بالترابط العالمى دون التفريط فى العدالة، كما فعلت كوبا حين حوَّلت الحصار إلى فرصة لبناء أقوى نظام صحى فى أمريكا اللاتينيةّ، أو فيتنام التى هزمت الاستعمار الفرنسى ثم الأمريكي، والآن تُهزم شروط صندوق النقد بإنهاض زراعتها المحلية. فالعالم لن ينتظرنا، وكما قال عالم الاجتماع البريطانى من أصل هندي، أمارت ياصن: «الحرية ليست أن تملك طبقاً من الأرز، بل أن تختار مَن يزرعه، ومَن يأكله».

هذا المقال ليس مجرد سؤال فلسفي، بل صرخةٌ فى وجه كل مَن يستطيع أن يسمع: هل نرضى بأن نكون «شعوباً للاستئجار» فى عصر العولمة، أم نصنع عالماً لا يُكرِّس القهر بل يدفن جذوره؟ والنقاش ليس ترفاً.. إنه الباب الأخير للعدالة قبل أن يُغلق.

بقلم: أحمد حمدي درويش